التحرير أو مواقف قيادة فتح، ليس بالعمق الذي يعتقده البعض، بل إن هامش الاتفاق، على صعيد المواقف، كان أكثر مما يعتقدون.

الحوار مع الأردن

فحول الحوار مع الأردن، سجل تقرير اللجنة التنفيذية القضايا التالية:

أولاً: إن الحوار بين منظمة التحرير والأردن قد بدأ بناء على قرار من المجلس الوطني الرابع عشر، والتزاماً «بالقاعدة التي حددها البرنامج السياسي كأساس للعلاقة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتي تشترط التزام الأردن بقرارات القمة العربية في الجزائر والرباط وبغداد، ورفضه لاتفاقات كامب ديفيد ونتائجها، والتي تنص على تمكين منظمة التحرير الفلسطينية من ممارسة مسؤولياتها النضالية والشعبية ضد العدو الصهيوني انطلاقاً من الساحة الأردنية...».

ثانياً: أثبت تقرير اللجنة التنفيذية أن الحوار الذي دار مع الأردن، في عدة لقاءات وعلى عدة مستويات، بقي حواراً يدور في حلقة مفرغة «لم نتوصل من خلاله إلى انجازات تذكر، وهنا نسجل أمام مجلسنا الوطني بأن الحوار مع الأردن قد توقف، بعد أن وصل إلى طريق مسدود».

ثالثاً: أشار تقرير اللجنة التنفيذية إلى أن عمل منظمة التحرير ضمن اللجنة المشتركة الأردنية – الفلسطينية هو «مساهمة في لجنة مالية اقتصادية محضة ليس لها أي طابع سياسي، مهمتها البحث في توصيل وتمويل المشاريع الاقتصادية في الأرض المحتلة... وذلك بقرار من مؤتمر القمة العربي في بغداد».

ولم يعد ممكناً، بعد هذا التوضيح، أن يثور خلاف حاد حول «حوار متوقف»، لذلك انصب النقاش، حول شروط تجديد الحوار، وحول ضوابط استمرار العمل في اللجنة المشتركة. لقد عارض تنظيمان استمرار العمل مع الأردن من خلال اللجنة المشتركة. عارضت ذلك الجبهة الشعبية داعية إلى وقف التعاون مع الأردن حتى داخل هذه اللجنة، لأن «المسألة ليست مالية وإنما سياسية»، منسجمة، في ذلك، مع موقفها السابق المعلن في المجلس الوطني الرابع عشر الذي يرفض مبدأ الحوار مع الأردن. وعارضته، أيضاً، الجبهة الشعبية – القيادة العامة مشيرة إلى أهمية ما ورد في تقرير اللجنة التنفيذية لأنه «يسهل علينا إقرار اسلوب التعاطي مع الأردن»، ولكنها رأت، نظراً لدور الأردن المخرب، «ضرورة أن يقطع الحوار معه حتى في لجنة دعم الصمود»، مع ممارسة حملة ضغط «من خلال جبهة الصمود والتصدي ومن خلال العمل الرسمي العربي لتحويل دعم صمود أهلنا في الأرض المحتلة إلى منظمة التحرير وحدها».

وفي المقابل، عالج تنظيمان آخران المسألة بمنظور عملي آخر، لا يدعو إلى مقاطعة اللجنة، ولكنه يدعو إلى العمل لانتزاع قرار عربي جديد يضع مسؤولية دعم الصمود بين يدي منظمة التحرير وحدها، فأكدت منظمة الصاعقة على «حق منظمة التحرير الفلسطينية في الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة في توظيف الدعم العربي لصمود شعبنا في الوطن